

التجارة الخارجية المصرية للمنتجات السمكية وتوزيعها الجغرافي ومؤشراتها الاقتصادية

سرحان احمد سليمان

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية

تاريخ القبول: ٢٠١٦/١٠/١٦

تاريخ التسليم: ٢٠١٦/٩/٢٢

الملخص

الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية عانى من العجز في كل سنوات الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤)، وبلغ متوسط قيمة العجز السنوي حوالي ٢٣٠ مليون دولار، وتزايد بمعدل سنوي يعادل حوالي ١٤.٤١٪. وتبين ان العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية شمل لكل المنتجات ما عدا الرخويات، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري المصري من الأسماك الطازجة حوالي ١٦٨ مليون دولار، يمثل حوالي ٧٣٪ من متوسط إجمالي العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية، وبالنسبة لكل من المنتجات من الأسماك المعالجة والمدخنة، القشريات، شرائح الأسماك المجمدة، الأسماك الحية، والأسماك المتلجة بلغ العجز حوالي ٣٦.٤، ١٥.٧، ٩.٤، ٠.٩، ٠.٠٨ مليون دولار، وبما يعادل نحو ١٥.٨٪، ٦.٨٪، ٤.١٪، ٠.٣٪ من متوسط إجمالي العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية لكل منها على الترتيب، بينما حققت الرخويات فائض في الميزان التجاري بلغ حوالي ٠.٥ مليون دولار. واستحوذت إيطاليا على نحو ٢٣.٢٢٪ من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية، يليها لبنان بنحو ٢٢.١٤٪، يليها السعودية بنحو ١٣.٧٧٪، واستحوذت الدول الثلاث على نحو ٥٩.١٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية، بينما استحوذت هولندا على نحو ٢٧.٨٪، يليها فيتنام بنحو ١١.٢٦٪، يليها النرويج بنحو ٦.٩٢٪، وتأتى اليابان رابعاً بنحو ٥.١٪، واستحوذت الدول الاربعة على نحو ٥١.٩٪ من إجمالي قيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية. وبلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من الاسماك في مصر حوالي ٨٣.٠٢٪، وتزايد بمعدل سنوي بلغ نحو ٠.٢٪. وبلغ متوسط استهلاك الفرد من الاسماك نحو ١٧.٤٥ كجم/ السنة، وتزايد بمعدل سنوي بلغ نحو ٣.١٥٪. كما بلغ معدل تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات لإجمالي المنتجات السمكية نحو ٤.٥٤٪، وبمعدل نمو سنوي متزايد بلغ مقداره نحو ٠.٣٥٥٪. مما يشير الى مدى أهمية التصنيع السمكي وإجراء العمليات التجهيزية على الأسماك لتقليل استيراد منها.

الكلمات الدلالية: التجارة الخارجية، التجارة السمكية، الثروة السمكية، الإنتاج السمكي.

المقدمة

بلغت نحو ٢٢٠ الف طن في عام ٢٠١٣، ارتفعت الى نحو ٥٦٠ الف طن في عام ٢٠١٤^(١)، وهناك عوامل كثيرة تؤثر في زيادة الطلب المحلي على الاسماك منها الزيادة السكانية وزيادة معدلات الاستهلاك الفردي من الاسماك، علاوة على ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن في بعض الأوقات يدفع لزيادة الطلب على الأسماك، كما انه يزيد الطلب على الأسماك في أوقات انتشار الامراض والوبئة للماشية والدواجن مثل انتشار انفلونزا الطيور وغيرها.

ورغم ان مصر تمتلك الإمكانيات القادرة على سد الاحتياجات من الأسماك بل وتحقيق فائض وتصديره، الا ان الأساليب التقليدية في الصيد، وما بعده من عمليات

تعتبر الأسماك من المصادر الغذائية الرئيسية في مصر حيث تتمتع بارتفاع البروتين ذو القيمة الغذائية العالية، علاوة على انها سهلة الهضم والامتصاص، وتحتوى على الاحماض الامينية الأساسية والضرورية لسلامة جسم الانسان، وبالتالي يساهم القطاع السمكي في حل مشكلة الفجوة الغذائية، وتمتلك مصر رقعة مائية شاسعة من المصادر الطبيعية تقدر بنحو ٦.١٣ مليون فدان، إضافة الى نحو ٩٨٧ الف فدان من المزارع السمكية^(١)، ورغم ذلك لاتزال تعاني مصر من وجود فجوة سمكية وعجز في قدرتها على سد احتياجاتها من الأسماك وتضطر مع ذلك للاستيراد من الخارج، حيث

عجز في الميزان التجاري المصري للأسماك، رغم امتلاك مصر الإمكانات التي يمكنها الاكتفاء الذاتي بل وتحقيق فائض من الأسماك كالمساحات الشاسعة من المصادر الطبيعية السمكية علاوة على الاستزراع السمكي، إلا أن اللافت أن معظم واردات مصر من الأسماك يكمن في المكونات السمكية أو ما يسمى بالمنتجات السمكية ومعظمها الأسماك التي يجرى عليها تجهيزات أو تصنيع مثل الأسماك المجمدة، والمدخنة والمبردة، وشرائح الأسماك حيث تعاني مصر من قلة العرض في مثل هذه المنتجات، فقد بلغ العجز في الميزان التجاري للمنتجات السمكية نحو ٥٦١.٩ مليون دولار في عام ٢٠١٤، مع تضائل صادرات مصر منها حيث بلغت نحو ٢٨.٦ مليون دولار لنفس العام.

وتتلخص مشكلة الدراسة في ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري السمكي المصري، والذي يعتبر أهم أسباب ارتفاع قيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية، مما يبرز أهمية دراسة التجارة الخارجية لهذه المنتجات من حيث صادراتها و وارداتها ومؤشراتها الاقتصادية كتطورها الزمني واستقرارها وأهم الأسواق التجارية في تصديرها واستيرادها للوقوف على حقيقة الوضع الراهن للعجز في الميزان التجاري للمنتجات السمكية، حتى يتسنى لوضع رؤية استراتيجية مصرية لتقليل هذا العجز والرؤية الخاصة بأساليب تحقيق ذلك.

الأهداف البحثية

استهدف البحث دراسة الأهداف الآتية:

- ١- الوقوف على الوضع الراهن للتجارة الخارجية المصرية للمنتجات السمكية ومؤشرات كفاءتها.
- ٢- دراسة وتحليل أهم الأسواق التجارية الدولية للصادرات والواردات المصرية للمنتجات السمكية.
- ٣- الوقوف على الوضع الراهن للإنتاج المحلي والفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي للأسماك، وكذا متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأسماك في مصر.
- ٤- الوقوف على الكفاءة التصديرية والكفاءة التجارية للأسماك والعلاقة بينهما في مصر.

كالباع والنقل والتوزيع لم يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتفاقت الفجوة السمكية ومعها زادت الواردات السمكية من الخارج، ونتيجة لاختلاف الأذواق وطريقة استهلاك الأسماك في الفترة الأخيرة زادت الواردات المصرية من المنتجات السمكية كالأسماك المعلبة والمدخنة والأسماك المملحة والمبردة والمنلجة وغيرها، بما يتوافق مع الأذواق للمستهلك، ونظراً لعدم توافر مثل هذه المنتجات والتي تحتاج لعمليات تجهيز خاصة وأجهزة ومعدات وطرق وأساليب لما بعد صيد الأسماك وقلة المصانع التي تقوم بإنتاج المنتجات السمكية زاد العجز في الميزان المصري للمنتجات السمكية بدرجة كبيرة، مما يكون له تأثير على زيادة العجز في الميزان التجاري للدولة ويهرق ميزانيتها خاصة أن مصر تمتلك توفير هذه المنتجات السمكية إذا توفرت استراتيجية تصنيعية للأسماك وبما يتوافق مع الأساليب المتبعة في العالم ووفقاً لأذواق وطلبات المستهلك. من هذا المنطلق يمكن أهمية هذا البحث، في معرفة الوضع الراهن للتجارة الخارجية المصرية للمنتجات السمكية وكفاءتها ووضع رؤية استراتيجية تهدف إلى تقليل العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية.

المشكلة البحثية

تعانى مصر من فجوة سمكية بلغت نحو ٥٦٠ ألف طن في عام ٢٠١٤، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك في مصر في نفس العام نحو ٧٢.٧%، وذلك نتيجة لزيادة الطلب المحلي على الأسماك نظراً لتزايد عدد السكان من ناحية ونمو معدل استهلاك الفرد من الأسماك سنوياً من ناحية أخرى، حيث بلغ معدل استهلاك الفرد من الأسماك نحو ١٩.٧ كجم/ السنة في عام ٢٠١٣، ارتفع إلى حوالي ٢٣.٥ كجم / السنة في عام ٢٠١٤، ونتيجة لذلك زادت واردات مصر من الأسماك لسد العجز في الإنتاج المحلي عن الوفاء بالطلب المحلي، وقد بلغت نسبة تغطية الصادرات المصرية للواردات من الأسماك في عام ٢٠١٤ نحو ٤.٥%، مما يعنى وجود فجوة تجارية كبيرة، وتسبب

٥- وضع رؤية استراتيجية لتقليل العجز في الميزان التجاري السمكي المصري.

الأهمية التطبيقية للبحث

للبحث أهمية تطبيقية هامة حيث انه من خلال معرفة الوضع الراهن للميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية، يمكن الوقوف على اهم هذه المنتجات أكثر تأثيراً في الطلب المحلي والطلب الخارجي، ومن ثم يمكن من خلال النتائج صياغة استراتيجية لتقليل العجز في الميزان التجاري المصري وذلك بالتغلب على المشكلات التي تنتسب في زيادة الاستيراد عن الصادرات لأي من المنتجات، مما له من تأثير إيجابي على الميزان التجاري المصري، ومختلف القطاعات والأنشطة التي لها علاقة بإنتاج وتجارة وتصنيع الأسماك.

الأسلوب والمنهج البحثي

اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على كل من التحليل الوصفي والكمي، بالإضافة الى بعض المؤشرات الاقتصادية لتقدير الكفاءة التجارية والكفاءة التصديرية، وكذا الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد وعلى وجه التحديد تم استخدام الأساليب البحثية الآتية:

٥- **معادلات الاتجاه الزمني العام:** وذلك في التعرف على تطور قيمة ونمو واستقرار كل من الصادرات والواردات المصرية للمنتجات السمكية وكذا عند دراسة تطور الإنتاج المحلي والفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بموضوع البحث.

درجة الاستقرار: وتشير قيمة معامل عدم الاستقرار التي تساوى صفراً الى الحالة المثلى لاستقرار المتغير، وكلما زادت قيمة المعامل عن الصفر (بغض النظر عن الإشارة) فان ذلك يعني عدم الاستقرار للمتغير. ويتم حساب معامل عدم الاستقرار^(٧) وفقاً للمعادلة التالية:

٥- **مؤشر الكفاءة التصديرية:** يمثل معامل الكفاءة التصديرية معياراً للمقارنة بين الأسواق الخارجية والأسواق المحلية، حيث يبين ما اذا كان سعر التصدير اعلى من سعر البيع في السوق المحلي او العكس، وهو الامر الذي يبين إمكانية ضرورة فتح الأسواق الخارجية ام عدم جدوى ذلك اقتصادياً، حيث ارتفاع الكفاءة التصديرية يكون حافظاً للمصدرين للعمل على تصدير السلعة للسوق الخارجي لتحقيق ارباحية اعلى من السوق المحلي، وينعكس ارتفاع معامل الكفاءة التصديرية في حصول المنتج لتلك السلعة على سعر افضل يحقق له ارباحية اعلى عند تصدير تلك السلعة. ويتم حساب معامل الكفاءة التصديرية^(٦) وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{كفاءة التصدير} = \frac{\text{قيمة السلعة بأسعار التصدير}}{\text{قيمة السلعة بأسعار الجملة}} \times 100$$

ويتم تحويل قيمة الصادرات من السلعة المصدرة الى ما يعادلها من العملة المحلية، وفقاً لسعر الصرف الرسمي، ونسبتها الى قيمتها بأسعار الجملة المحلية، فاذا كانت النسبة أكثر من ١٠٠٪ فذلك يعني انه يتم بيع السلعة في الأسواق العالمية بأسعار اعلى من الأسعار المحلية، أي ان هناك ربحية من التصدير، اما إذا كانت النسبة اقل من ١٠٠٪ فانه يعني انه يتم بيع هذه السلعة في الأسواق العالمية بأسعار اقل من الأسعار المحلية أي هناك خسارة نتيجة التصدير.

٦- **الكفاءة التجارية:** وتم استخدام معدل التغطية للتعبير عن الكفاءة التجارية، حيث يشير هذا المعيار إلى مقدرة الدولة على تغطية قيمة وارداتها الكلية من حصيللة صادراتها الكلية لسلعة ما، وتشير زيادة قيمته عن ١٠٠٪ إلى وجود فائضاً في الميزان التجاري للسلعة، نظراً لان قيمة الصادرات تكفي لسد نفقات الاستيراد، وتوفر للدولة النقد الأجنبي لذلك^(٧). ويتم تقديره من خلال المعادلة التالية:

القيمة الفعلية للمتغير في سنة معينة - القيمة التقديرية للمتغير في نفس السنة |

$$\text{معامل عدم الاستقرار} = \frac{\text{القيمة الفعلية للمتغير في سنة معينة} - \text{القيمة التقديرية للمتغير في نفس السنة}}{100} \times 100$$

او بمعنى اخر أي منها يحقق فاض او عجز تجارى، وبالتالي يمكن معرفة توجهات الطلب المحلى والخارجي على هذه المنتجات السمكية، ومن هنا سيرز هذا التحليل أهمية التصنيع للأسماك، كما سيقدر مدى أهمية الطلب الخارجي على هذه المنتجات الموجودة في مصر ومدى قدرة مصر كفاية سواء الطلب المحلى، ومساهمة هذه المنتجات السمكية في الميزان التجاري المصري، وفيما يلي عرضاً بتطور قيمة التجارة الخارجية للمنتجات السمكية المصرية.

(١-١): التجارة الخارجية للمنتجات السمكية المصرية:

دراسة قيمة إجمالي التجارة المصرية من المنتجات السمكية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) اتضح انها تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٦٤.٠٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، وحد أقصى بلغ نحو ٥٩٠.٤٨ مليون دولار في عام ٢٠١٤، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢٥٢.٣٨ مليون دولار، كما انها تتزايد بمعدل سنوي معنوي احصائي بلغ نحو ٣٧.٤ مليون دولار، او ما يعادل نحو ١٦.٨٥٪ من المتوسط السنوي لقيمة إجمالي التجارة المصرية من المنتجات السمكية، كما بلغ المؤشر العام لدرجة استقرار قيمة إجمالي التجارة المصرية من المنتجات السمكية خلال فترة الدراسة نحو ٢٢.٤٧٪، مما يشير الى عدم ثبات او استقرار قيمة إجمالي التجارة المصرية من المنتجات السمكية، جدول (١).

وبدراسة وتحليل مساهمة المنتجات السمكية في إجمالي قيمة التجارة الخارجية للمنتجات السمكية المصرية خلال فترة الدراسة، تبين ان الأسماك الطازجة تساهم بنحو ١٨٤.٠٧ مليون دولار، وهو ما يمثل حوالي ٧٢.٩٪ من إجمالي قيمة التجارة الخارجية

معدل التغطية لسلعة ما = (قيمة صادرات السلعة / قيمة واردات السلعة) × ١٠٠

- تم الاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد في تقدير العلاقة بين الكفاءة التجارية والكفاءة التصديرية للأسماك في مصر، حيث كلما تحسنت الكفاءة التصديرية أدى ذلك الى رفع معدل تغطية الصادرات للواردات من السلعة وبالتالي تزيد كفاءتها التجارية، بما يعكس ايجابياً على الميزان التجاري للسلعة.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة والصادرة عن عدة جهات رسمية والمتمثلة في احصائيات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ونشره أسعار الجملة والتجزئة للمواد الغذائية الصادرة عن والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ونشرة الاحصائيات السمكية الصادرة عن الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية وبعض مواقع البيانات والاحصاءات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، واهمها موقع www.trademap.org، علاوة على الدراسات والأبحاث السابقة المنشورة التي لها علاقة بالموضوع.

النتائج البحثية

١- التجارة الخارجية للمنتجات السمكية المصرية:

المنتجات السمكية هي المجموعات السمكية المصنفة في التجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي، وتشمل سبع مجموعات رئيسية هي كل من الأسماك الطازجة، الأسماك المعالجة والمدخنة، القشريات، شرائح الاسماك المجمدة، الأسماك الحية، الرخويات، والأسماك المثلجة، وبالتالي دراسة هذه المنتجات مفيد في معرفة أي من هذه المجموعات تتركز في الصادرات او الواردات،

جدول ١: تطور قيمة إجمالي التجارة الخارجية المصرية للمنتجات السمكية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤).

البيان السنوات	قيمة الصادرات بالمليون دولار	قيمة الواردات بالمليون دولار	قيمة الميزان التجاري بالمليون دولار	معدل التغطية %
٢٠٠١	١.٢٥	٩٢.١٦	(٩٠.٩١)	١.٣٦
٢٠٠٢	٢.٢٢	٦٥.٠٣	(٦٢.٨١)	٣.٤١
٢٠٠٣	٢.٨٥	٦١.١٧	(٥٨.٣١)	٤.٦٧
٢٠٠٤	٣.٢٦	٩٧.٧٣	(٩٤.٤٧)	٣.٣٤

٤.٣٩	(٨٦.٤٨)	٩٤.٤٢	٩٠.٤٥	٣.٩٧	٢٠٠٥
٣.٢٢	(١٠٤.٠٦)	١٠٧.٨١	١٠٤.٤٥	٣.٣٦	٢٠٠٦
٢.٦٨	(١٦١.٥٥)	١٧٠.٤٥	١٦٦.٠٠	٤.٤٥	٢٠٠٧
٤.٠١	(٢٥٨.٨٦)	٢٨٠.٥٠	٢٦٩.٦٨	١٠.٨٢	٢٠٠٨
٣.٥٧	(٣٦٤.٤٧)	٣٩١.٤٥	٣٧٧.٩٦	١٣.٤٩	٢٠٠٩
٣.٨٩	(٣٧٠.٩١)	٤٠٠.٩١	٣٨٥.٩١	١٥.٠٠	٢٠١٠
٥.٧٩	(٣٧٩.٨١)	٤٢٦.٥٣	٤٠٣.١٧	٢٣.٣٦	٢٠١١
٣.٤٣	(٥١٣.٤٥)	٥٤٩.٩٢	٥٣١.٦٩	١٨.٢٤	٢٠١٢
١٣.١٦	(١٤٩.٨٠)	١٩٥.١٩	١٧٢.٤٩	٢٢.٧٠	٢٠١٣
٥.١٠	(٥٣٣.٢١)	٥٩٠.٤٨	٥٦١.٨٥	٢٨.٦٣	٢٠١٤
٤.٥٤	(٢٣٠.٤٤)	٢٥٢.٣٨	٢٤١.٤١	١٠.٩٧	المتوسط
**٠.٣٥٥	*١٤.٤١	*١٦.٨٥	*١٤.٦٢	*١٩.٠٨	معدل النمو %
-	٢٥.٥١	٢٢.٤٧	٢٥.٦٥	١٩.٣	المؤشر العام لدرجة لاستقرار %

- الأرقام بين الاقواس قيم سالبة- المتوسط السنوي للنسب المئوية تم حسابه كمتوسط هندسي.

* معنوى عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ . ** معنوى عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥ .

المصدر: جمعت وحسبت من: شبكة الانترنت، قاعدة بيانات www.trademap.org

لدرجة الاستقرار للتجارة الخارجية المصرية للأسماك الطازجة حوالي ٢١.٦٨% محققة أفضل معدلات الاستقرار السنوية بين مجموعة المنتجات السمكية الأخرى، يليها شرائح السمك المجمدة بحوالي ٣٥.١١%، ثم يأتي بعد لك القشريات بحوالي ٣٩.٧٧%، جدول (٣).

(٢-١): الصادرات المصرية من المنتجات السمكية:

بدراسة قيمة إجمالي الصادرات المصرية من المنتجات السمكية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) اتضح انها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١.٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ نحو ٢٨.٦٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٠.٩٧ مليون دولار، كما تبين انها تتزايد بمعدل سنوي معنوي احصائي بلغ نحو ٢.٠٩ مليون دولار، او ما يعادل نحو ١٩.٠٨% من متوسط قيمة الصادرات سنوياً، كما بلغ المؤشر العام لدرجة استقرارها حوالي ١٩.٣%،

للمنتجات السمكية المصرية، يليها الأسماك المعالجة والمدخنة بحوالي ٣٧.٤٥ مليون دولار، تمثل نحو ١٤.٨%، يليها القشريات بنحو ١٩.١٢ مليون دولار، تمثل نحو ٧.٦%، في حين تمثل كل من شرائح السمك المجمدة، الأسماك الحية، الرخويات، والأسماك المثلجة مجتمعة نحو ١١.٤٧ مليون دولار، تمثل حوالي ٤.٧% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية للمنتجات السمكية المصرية لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، جدول (٢).

وبدراسة معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية المصرية من المنتجات السمكية اتضح ان جميعها حققت معدلات نمو مرتفعة خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت تلك المعدلات بين حد أدنى بلغ حوالي ٧.٣٩% في الرخويات، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٧.٦٤% في الأسماك المعالجة والمدخنة، اما بالنسبة لمدى استقرار التجارة الخارجية المصرية من المنتجات السمكية فقد تباينت بشكل كبير بين كل منها، فبلغ المؤشر العام

تمثل نحو ٨.٠٤ مليون دولار، او ما يعادل نحو ٧٣.٢٧% من إجمالي قيمة الصادرات للمنتجات السمكية المصرية، يليها القشريات بنحو ١.٧ مليون دولار، او ما يعادل نحو ١٥.٥٣%، بينما يساهم كل من الأسماك المعالجة والمدخنة والرخويات، شرائح الأسماك المجمدة،

مما يشير الى عدم ثبات او استقرار قيمة إجمالي الصادرات المصرية من المنتجات السمكية، جدول (١).
وبدراسة وتحليل مساهمة المنتجات السمكية في قيمة إجمالي الصادرات للمنتجات السمكية المصرية خلال فترة الدراسة، كما في الجدول (٢)، تبين ان الأسماك الطازجة

مليون دولار، تمثل نحو ٧٢.٩٢% من إجمالي قيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية، يليها الأسماك المعالجة والمدخنة بنحو ٣٦.٩٢ مليون دولار، تعادل نحو ١٥.٣%، يليها كل من القشريات، شرائح الأسماك المجمدة، الأسماك الحية، الرخويات، والأسماك المثلجة، حيث تساهم مجتمعة بحوالي ٢٨.٤٥ مليون دولار، تمثل حوالي ١١.٨% من إجمالي قيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية.

وتبين ان الواردات المصرية من شرائح الأسماك المجمدة حققت اعلى معدل نمو متزايد بين المنتجات السمكية حيث بلغ نحو ٢١.٠٧%، يليها الأسماك المعالجة والمدخنة حيث تزايدت الواردات المصرية منها بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٩.٩٦%، بينما حققت الرخويات أدنى معدل نمو متزايد، حيث بلغ حوالي ١٢.٦٧%، بينما تناقصت الواردات المصرية من الأسماك الحية بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٣.٥٢% خلال فترة الدراسة، اما بالنسبة لاستقرار الواردات المصرية من المنتجات السمكية، فقد تبين ان الواردات المصرية من شرائح الأسماك المجمدة كانت أكثر استقراراً من غيرها من المنتجات السمكية الأخرى، حيث بلغ المؤشر العام لدرجة استقرارها نحو ١٩.٧%، بينما كانت الأسماك المثلجة اقلها استقراراً حيث بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار حوالي ٩٩.٣٤%، جدول (٣). وبصفة عامة تتسم الواردات المصرية من المنتجات السمكية بعدم الثبات او الاستقرار وتتسم بانها متذبذبة وغير مستقرة.

(١-٤): الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية:

يتضح من دراسة بيانات الجدول (١) ان متوسط إجمالي الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية خلال فترة الدراسة قد عان من العجز في كل سنوات الفترة، وبلغ متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) نحو ٢٣٠.٤٤ مليون دولار، وتراوحت قيمته بين حد أدنى بلغ نحو ٥٨.٣١ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، وحد أقصى بلغ نحو ٥٣٣.٢١ مليون دولار في عام

الأسماك الحية، والأسماك المثلجة مجتمعة بحوالي ١.٢٣ مليون دولار، تمثل نحو ١١.٢% من إجمالي قيمة الصادرات للمنتجات السمكية المصرية لكل منها على الترتيب.

وبدراسة معدلات النمو السنوية للصادرات المصرية من المنتجات السمكية اتضح ان الصادرات المصرية من جميع المنتجات السمكية حققت معدلات نمو متزايدة خلال فترة الدراسة، وتراوحت بين حد أدنى حوالي ٢.٢١% في القشريات وحد أقصى بلغ حوالي ٣٥.٣١% في الأسماك المعالجة والمدخنة، اما بالنسبة لمدى استقرار الصادرات المصرية من المنتجات السمكية، فقد تبين ان الصادرات المصرية من القشريات كانت أكثر استقراراً بالمقارنة بغيرها من المنتجات السمكية خلال فترة الدراسة، حيث بلغ المؤشر العام لدرجة استقرارها نحو ١٨.٠٦%، بينما كانت الصادرات المصرية من الأسماك المثلجة اقلها استقراراً حيث بلغ المؤشر العام لدرجة استقرارها حوالي ٩٩.٩٥%، جدول (٣).

وبوجه عام تتسم الصادرات المصرية من جميع المنتجات السمكية بعدم الاستقرار او الثبات النسبي.

(١-٣): الواردات المصرية من المنتجات السمكية:

وبدراسة قيمة إجمالي الواردات المصرية من المنتجات السمكية خلال فترة الدراسة اتضح انها تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٦١.١٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، وحد أقصى بلغ نحو ٥١٦.٨٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤، ويمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢٤١.٦٢ مليون دولار، كما تبين تزايدها بمعدل سنوي معنوي احصائي بلغ نحو ٣٥.٣ مليون دولار، او ما يعادل نحو ١٤.٦٢% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية، كما بلغ المؤشر العام لدرجة استقرارها نحو ٢٥.٦٥%، جدول (١).

وبدراسة وتحليل مساهمة قيمة الواردات المصرية للمنتجات السمكية في إجمالي قيمة الواردات للمنتجات السمكية المصرية خلال فترة الدراسة، كما في الجدول (٢)، تبين ان الأسماك الطازجة تساهم بحوالي ١٧٦.٠٣

التجاري الكلى المصري، مما يتوجب معه البحث في اليات والحلول التي تقلل او تحد من الفجوة السمكية في مصر.

وبدراسة وتحليل الميزان التجاري للمنتجات السمكية في التجارة الخارجية المصرية خلال فترة الدراسة، كما في الجدول (٢)، فقد تبين ان الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية عان من عجز بالنسبة لكل المنتجات ما عدا الرخويات، حيث عان الميزان التجاري المصري من الأسماك الطازجة من عجز بلغ حوالى ١٦٧.٩٦ مليون دولار، يمثل حوالى ٧٢.٩% من متوسط إجمالي العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية، وعان الميزان التجاري المصري من عجز بالنسبة لكل من المنتجات الأسماك المعالجة والمدخنة، القشريات، شرائح الأسماك المجمدة، الأسماك الحية، والأسماك المثلجة، حيث بلغ العجز حوالى ٣٦.٤، ١٥.٧١، ٩.٣٩، ٠.٩١، ٠.٠٨ مليون دولار، وبما يعادل نحو ١٥.٨%، ٦.٨%، ٤.١%، ٠.٤%، ٠.٣% من متوسط إجمالي العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية لكل منها على الترتيب، بينما حققت الرخويات فائض في الميزان التجاري بلغ نحو ٠.٠٥ مليون دولار خلال فترة الدراسة.

وتشير هذه النتائج ان معظم العجز في إجمالي الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية كان بسبب ارتفاع قيمة الواردات المصرية من الأسماك الطازجة عن قيمة الصادرات المصرية منها، يليها الأسماك المعالجة والمدخنة، وبالتالي يجب التركيز عليهما في الإنتاج المحلى لتقليل العجز التجاري الحادث في الميزان التجاري في كل منها، حيث يشكل معاً نحو ٨٨.٧% من العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية، وبالتالي سينعكس ذلك على تقليل العجز الكلى في الميزان التجاري المصري السمكي المصري، مما يؤكد أهمية زيادة الإنتاج المحلى من الأسماك الطازجة من ناحية واهمية التصنيع من ناحية أخرى لتقليل الواردات من الأسماك المعالجة والمدخنة، وهذا لا يتأتى الا بزيادة

وذلك يشير الى ان قيمة العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية زادت بنحو ٤٤٢.٣١ مليون دولار من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٤، أي انه تضاعف بنحو ٤٨٦.٥٤% مقارنة بعام ٢٠٠١، وتبين ان قيمة العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية تزايدت بمعدل سنوي معنوي احصائي بلغ نحو ٣٣.٢١ مليون دولار سنوياً، او ما يعادل نحو ١٤.٤١% من متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية، كما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار لقيمة الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية نحو ٢٥.٥١%، مما يشير الى تذبذب وعدم استقرار العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية، جدول(١).

ورغم ان معدل نمو الصادرات المصرية يزيد عن معدل نمو الواردات المصرية للمنتجات السمكية خلال فترة الدراسة بحوالى ٤.٤٦%، الا ان المشكلة تكمن في ان متوسط قيمة إجمالي الصادرات المصرية من المنتجات السمكية لم تغطى سوى نحو ٤.٥٤% من متوسط إجمالي الواردات المصرية من المنتجات السمكية، وذلك يعتبر سبب ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية خلال فترة الدراسة.

ويتضح من دراسة التجارة الخارجية السمكية المصرية ان مساهمة الصادرات السمكية المصرية تساهم فقط بنحو ٠.٤٣% من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية، وان الواردات السمكية المصرية تساهم بنحو ٣.٢٣% من إجمالي الواردات الزراعية المصرية، كما ان العجز في الميزان التجاري السمكي المصري يساهم في العجز التجاري الزراعي المصري بنحو ٢.٣٣% وذلك كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣)، على الرغم من امتلاك مصر لمساحات كبيرة من الشواطئ، وعدد من البحيرات وغيرها من المصائد الطبيعية والبحرية للأسماك الا ان كل ذلك لم يستغل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك، مما يسبب زيادة في العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري، ومن ثم زيادة العجز في الميزان

الخارجية للمنتجات السمكية من ناحية، كما يتضح ان الرخويات لديها ميزة نسبية حيث تحقق فائض تجارى ولديها استقرار أفضل.

(١-٥): معدل التغطية للمنتجات السمكية المصرية:

وبداسة معدل تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات لإجمالي المنتجات السمكية، كما في الجدول (١)، تبين معدل التغطية تراوح بين حد أدنى بلغ ١٠.٣٦% في عام ٢٠٠١، وحد اقصى بلغ نحو ١٣.١٦% في عام ٢٠١٣، وبلغ معدل تغطية إجمالي قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية لإجمالي قيمة الواردات منها في عام ٢٠١٤ نحو ٥.١%، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ٤.٥٤%، وبمعدل نمو سنوي متزايد معنوي إحصائي بلغ حوالي ٠.٣٦%.

اما بالنسبة لمعدل التغطية للمنتجات السمكية، فقد بلغت تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات خلال فترة الدراسة لكل من الرخويات، الأسماك المتلجة، القشريات، الأسماك الحية، الأسماك الطازجة، شرائح الأسماك المجمدة، والأسماك المعالجة والمدخنة حوالي ١١٧.٩٤%، ٤١.٢٩%، ٩.٧٨%، ٨.٤٨%، ٤.٥٧%، ٢.٤٧%، ١.٤٣% لكل منها على الترتيب، مما يشير الى ان جميع المنتجات السمكية ما عدا الرخويات تعاني من انخفاض كبير في تغطية قيمة صادراتها لقيمة وارداتها في مصر جدول (٢).

مما يشير الى مدى أهمية التصنيع السمكي واجراء العمليات التجهيزية على الأسماك لتقليل استيراد هذه النوعية منها، ويبرز أهمية القيمة المضافة للأسماك في تقليل العجز في الميزان التجاري السمكي من ناحية والميزان التجاري المصري من ناحية أخرى.

٢- اهم الدول الشركاء التجاريين للمنتجات السمكية مع مصر:

تبين من دراسة الأسواق التجارية الخارجية للمنتجات السمكية المصرية خلال فترة الدراسة انها بلغت ١٢١ دولة، أهمها دول كل من هولندا، فيتنام، النرويج، اليابان، الصين، ايرلندا، اليمن، اسبانيا، الهند، والمملكة المتحدة

الإنتاج المحلى من الأسماك خاصة ان مصر تمتلك المصادر الطبيعية الممتدة والقادرة على زيادة الإنتاج السمكي منها مثل البحيرات والبحار ونهر النيل وغيرها، علاوة على البحث عن مصادر انتاج أخرى ذو كفاءة إنتاجية كبيرة مثل مشاريع الإنتاج السمكي بجوار قناة السويس الجديدة وغيرها من المشاريع المستهدف اقامتها في السنوات الأخيرة.

وتبين من دراسة معدل النمو السنوي في قيمة الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية المصرية، ان العجز في الميزان التجاري لخمس تكوينات سمكية يزيد بمعدلات نمو سنوية معنوية احصائياً هي كل من الأسماك الطازجة، الأسماك المعالجة والمدخنة، شرائح الأسماك المجمدة، الأسماك المتلجة، والأسماك الحية، حيث بلغ نحو ٣٦٨.٩٩%، ١٩٢.٤٨%، ٢٢.٩٣%، ٢٠.٣%، ١٥.٧٢% لكل منها على الترتيب، بينما تراجع العجز في الميزان التجاري للقشريات بمعدل سنوي بلغ نحو ١١.٩١%، في حين تزايد الفائض في الميزان التجاري للرخويات بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١.٤% خلال فترة الدراسة، جدول(٣).

اما بالنسبة لمدى استقرار العجز او الفائض في الميزان التجاري المصري من المنتجات السمكية، فقد تبين ارتفاع عدم الاستقرار في كل المنتجات، وان اختلف مدى عدم الاستقرار من احداها لأخرى نسبياً، فقد تبين ان العجز في الميزان التجاري للقشريات هو اقلها استقراراً حيث بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار نحو ٩٩.٣٦%، يليها كل من الأسماك المعالجة والمدخنة، الأسماك الطازجة، الأسماك الحية، شرائح الأسماك المجمدة، والأسماك المتلجة، حيث بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار حوالي ٩٤.٥%، ٨٦.٩٦%، ٦٥.٧٨%، ٣٨.١٨%، ٣٧.٠٣% لكل منها على الترتيب، بينما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار للفائض التجاري للرخويات نحو ٣٠.٤٥% وهو اكثر استقراراً من كل المنتجات السمكية الأخرى، جدول رقم (٣). مما يدل على عدم وجود استراتيجية مصرية تحقق الاستقرار في التجارة

كل من الامارات، قبرص، إسرائيل، الأردن، اليونان، الكويت، وقطر حيث بلغ نسبة قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية نحو ٧.١٣%، ٥.٩٥%، ٥.٤٩%، ٥.١٥%، ٤.٢٨%، ٣.٨٩%، ١.٧٨% لكل منها على الترتيب.

وتبين ان قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية الى الدول العربية بلغت نحو ٥.٩١ مليون دولار، تمثل نحو ٥٣.٨٥% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية، مما يدل على ان السوق العربي يعد سوقاً مهماً للصادرات المصرية من هذه المنتجات، كما تبين ان السوق الإماراتي يحظى بأعلى معدل نمو سنوي للصادرات المصرية من المنتجات السمكية حيث بلغ نحو ٣٣.٥%، يليه السوق القطري بحوالي ٢٥.٦١%، يليه السوق الإيطالي بحوالي ٢٢.٨٥%، ثم يأتي بعد ذلك أسواق دول كل من لبنان، الكويت، السعودية، إسرائيل، الأردن، اليونان، وقبرص حيث بلغ معدل النمو السنوي للصادرات المصرية من المنتجات السمكية نحو ٢١.٩٩%، ٢١.٧٩%، ٢١.٤٥%، ٢٠.٧٥%، ١٣.٨%، ١٢.٥٦%، ٥.٨% لكل منها على الترتيب، وبلغ متوسط معدل نمو الصادرات المصرية من المنتجات السمكية للسوق العربي نحو ٢٢.٧% خلال فترة الدراسة،

وتعد هذه الاسواق الأكثر أهمية نسبياً في التجارة المصرية للمنتجات السمكية نظراً لارتفاع قيمة الواردات المصرية من هذه الدول من المنتجات السمكية خلال فترة الدراسة، وتبين ان عدد ٣٢ دولة تعاملت معها مصر في التجارة الخارجية للمنتجات السمكية في الصادرات والواردات معاً، وبلغ عدد الدول التي استوردت منتجات سمكية من مصر عدد ٥٣ دولة، بينما بلغ عدد الدول التي استوردت منها مصر منتجات سمكية عدد ١٠٠ دولة، وفيما يلي عرضاً بأهم الأسواق التجارية التصديرية والاستيرادية المصرية للمنتجات السمكية ومعدلات نموها السنوي واستقرارها خلال فترة الدراسة:

(٢-١): اهم الأسواق التجارية للصادرات المصرية من المنتجات السمكية:

بدراسة الأسواق التجارية للصادرات المصرية من المنتجات السمكية خلال فترة الدراسة، كما في جدول (٤)، تبين ان اهم الدول المستوردة للمنتجات السمكية من مصر بلغ ١٠ دول، استحوذت على نحو ٩٣.٥٨% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية، في مقدمتها جاءت إيطاليا، حيث استحوذت على نحو ٢٣.٢٢% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية، يليها لبنان بنحو ٢٢.١٤%، يليها السعودية بنحو ١٣.٧٧%، واستحوذت الدول الثلاث على نحو ٥٩.١٣% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية، ثم يأتي بعد ذلك دول

جدول ٤: اهم الأسواق التصديرية والاستيرادية المصرية للمنتجات السمكية خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٤).

البيان الدول	قيمة الصادرات مليون دولار	معدل النمو* %	المؤشر العام لدرجة الاستقرار %	البيان الدول	قيمة الواردات مليون دولار	معدل النمو* %	المؤشر العام لدرجة الاستقرار %
إيطاليا	٢.٥٥	٢٣.٢٢	٢٠.٣٤	هولندا	٦٧.١١	٢٢.٨٥	١٥.٨٨
لبنان	٢.٤٣	٢٢.١٤	٦٣.٠٩	فيتنام	٢٧.٢٠	٢١.٩٩	٥٣.٣٣
السعودية	١.٥١	١٣.٧٧	٢٧.٣١	النرويج	١٦.٧٢	٢١.٤٥	٣١.٣٨
الامارات	٠.٧٨	٧.١٣	٨٣.١٨	اليابان	١٢.٣٢	٣٣.٥٠	٥٥.٩٥
قبرص	٠.٦٦	٥.٩٧	٥١.٥٥	الصين	١٠.٧٩	٥.٨	٣٦.٦٥
اسرائيل	٠.٦٠	٥.٤٩	٤٧.١٥	ايرلندا	١٠.٤١	٢٠.٧٥	٢٣.٧٨
الأردن	٠.٥٧	٥.١٥	٣٨.١	اليمن	٨.٣٣	١٣.٨٠	٢٦.٨٠
اليونان	٠.٤٧	٤.٢٨	٥٧.٥١	اسبانيا	٨.١٦	١٢.٥٦	٤٦.٣١
الكويت	٠.٤٣	٣.٨٩	٤٩.٧٥	الهند	٦.٩٨	٢١.٧٩	٤٢.٢١
قطر	٠.٢٠	١.٧٨	٤٠.١٩	المملكة المتحدة	٦.٧٢	٢٥.٦١	٣٢.٧٤

إجمالي الدول	١٠٠.٢	٩٣.٥٨	إجمالي الدول	١٧٤.٧٣	٧٢.٣٨
بقية الدول	٠.٧٠	٦.٤٢	بقية الدول	٦٦.٦٨	٢٧.٦٢
الإجمالي	١٠٠.٩	١٠٠.٠٠	الإجمالي	٢٤١.٤١	١٠٠
إجمالي الدول	٥.٩١	٥٣.٨٥	إجمالي الدول	١١٤.٢٢	٤٥.٢
				١٤.٦٢	٢٥.٦٥
				١٠.٧	٣١.٤

* معنوى عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من: شبكة الانترنت، قاعدة بيانات www.trademap.org.

(٢-٢): اهم الأسواق التجارية للواردات المصرية من المنتجات السمكية:

وبدراسة الأسواق التجارية للواردات المصرية من الأسماك خلال فترة الدراسة، تبين ان اهم الأسواق الاستيرادية المصرية للمنتجات السمكية بلغ ١٠ دول، استحوذت على نحو ٧٢.٣٨% من إجمالي قيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية، في مقدمتها جاءت هولندا، حيث استحوذت على نحو ٢٧.٨% من إجمالي قيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية، يليها فيتنام بنحو ١١.٢٦%، يليها النرويج بنحو ٦.٩٢%، وتأتى اليابان رابعاً بنحو ٥.١%، واستحوذت الدول الاربعة على نحو ٥١.٩% من إجمالي قيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من الصين، ايرلندا، اليمن، اسبانيا، الهند، والمملكة المتحدة بنحو ٤.٤٦%، ٤.٣١%، ٣.٤٥%، ٣.٣٨%، ٢.٨٩%، ٢.٧٩% لكل منها على الترتيب، جدول (٤).

وتبين ان قيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية من الدول الاوروبية بلغت نحو ١١٤.٢٢ مليون دولار، تمثل نحو ٤٥.٢% من إجمالي قيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية، مما يدل على ان السوق الأوروبي يعد السوق الرئيسي للواردات المصرية من هذه المنتجات خلال فترة الدراسة. كما تبين ان السوق الإسباني يحظى بأعلى معدل نمو سنوي للواردات المصرية من المنتجات السمكية حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال فترة الدراسة نحو ٢٠.٩١%، يليه السوق الهندي بنحو ١٩.٧٥%، يليه السوق الصيني بنحو

وتتسم معدلات النمو السنوية للصادرات المصرية لاهم الأسواق التجارية المستوردة للمنتجات السمكية المصرية بارتفاع معدلاتها بوجه عام، وللسوق العربي وإيطاليا وإيطاليا بوجه خاص.

واتسمت الأسواق التجارية للصادرات المصرية من المنتجات السمكية بعدم الاستقرار، وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار للصادرات المصرية من المنتجات السمكية الى السوق العربي خلال فترة الدراسة نحو ٤٧.١%، وهو يعد سوقاً غير مستقر نسبياً، وتبين ان السوق الإيطالي اكثر الأسواق استقراراً نسبياً بالمقارنة بغيرها من الأسواق الأخرى، حيث بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار نحو ٢٠.٣٤%، يليه السوق السعودي بحوالي ٢٧.٣١%، ثم يأتي بعد ذلك الأسواق التجارية لدول كل من الأردن، قطر، إسرائيل، الكويت، قبرص، اليونان، لبنان، والامارات حيث بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار للصادرات المصرية من المنتجات السمكية الى هذه الدول نحو ٣٨.١%، ٤٠.١٩%، ٤٧.١٥%، ٤٩.٧٥%، ٥١.٥٥%، ٥٧.٥١%، ٦٣.٠٩%، ٨٣.١٨% لكل منها على الترتيب. وتشير النتائج السابقة الى ان السوق الإيطالي للصادرات المصرية من المنتجات السمكية يتميز بانه السوق الأول للصادرات المصرية وأكثر الأسواق استقراراً، كما ان معدل النمو السنوي لهذه الصادرات مرتفع، مما يدل على ان الطلب في السوق الإيطالي على الأسماك المصرية من المنتجات السمكية مرتفع ومتزايد ومستمر، لذا يجب الحفاظ على هذا السوق كأهم سوق تصديري بالنسبة للمنتجات السمكية المصرية.

بلغ متوسط إجمالي كمية الإنتاج السمكي المصري من جميع مصادره المختلفة خلال فترة الدراسة نحو ١.٠٩ مليون طن، وتراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٠.٧٧ مليون طن في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ نحو ١.٤٨ مليون طن في عام ٢٠١٤، وذلك يشير الى ان إجمالي كمية الإنتاج السمكي المصري زادت بنحو ٠.٧١ مليون طن من خلال هذه الفترة، كما اتضح ان تزايد هذا الانتاج بمعدل سنوي معنوي احصائي بلغ نحو ٠.٠٩٥ مليون طن، او ما يعادل حوالي ٥.٣٩% من متوسط إجمالي كمية الإنتاج السمكي المصري، وبدراسة تغيراتها السنوية تبين انها بلغت اقصى الانخفاضات في عام ٢٠٠٤ حيث تراجع كمية الإنتاج السمكي المصري بنحو ١.٢٥%، بينما بلغ اقصى الارتفاعات في عام ٢٠١٠ حيث ارتفعت بنحو ١٩.٣٨%، وبلغ التغير السنوي في عام ٢٠١٤ ارتفاعاً قدره نحو ١.٩٣% مقارنة بعام ٢٠١٣، جدول(٥)، شكل (١).

(٢-٣): المتاح للاستهلاك من الاسماك في مصر:

بلغ متوسط إجمالي كمية المتاح للاستهلاك من الأسماك في مصر خلال فترة الدراسة نحو ١.٣٢ مليون طن، وتراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٠.١٤ مليون طن في عام ٢٠١١، وحد أقصى بلغ نحو ٠.٢٦ مليون طن في عام ٢٠١٣، أي انها زادت خلال هذه الفترة بنحو ١.٠١ مليون طن، او زادت في عام ٢٠١٤ بحوالي ٩٧.٥% مقارنة بعام ٢٠٠١، كما تبين تزايدها بمعدل سنوي معنوي احصائي خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٠.٠٧١ مليون طن، او ما يعادل نحو ٥.٣٧% من متوسط إجمالي كمية المتاح للاستهلاك من الأسماك في مصر، وبدراسة تغيراتها السنوية تبين انها بلغت اقصى الانخفاضات في عام ٢٠٠٢ حيث انخفضت بنحو ٧.٦١%، بينما بلغت اقصى الارتفاعات في عام ٢٠١٠ حيث ارتفعت بنحو ٢٨.٦٢%، وبلغ التغير السنوي في عام ٢٠١٤ ارتفاعاً قدره نحو ٢٢.٠٤% مقارنة بعام ٢٠١٣، جدول (٥)، شكل (١).

(٢-٣): الفجوة السمكية في مصر:

١٨.٩٧%، ثم يأتي بعد ذلك أسواق دول كل من اليمن، اليابان، هولندا، النرويج، فينتام، المملكة المتحدة، وإيرلندا بحوالي ١٧.٣٧%، ١٥.٠٦%، ١٤.٥٣%، ١٤.٥٤%، ١٠.٣٣%، ٥%، ٤.٧٤% لكل منها على الترتيب، وبلغ متوسط معدل نمو الواردات المصرية من المنتجات السمكية من السوق الأوروبي نحو ١٠.٠٧%.

واتسمت الأسواق التجارية للواردات المصرية من المنتجات السمكية بعدم الثبات او الاستقرار نسبياً، وجاءت هولندا في مقدمة الأسواق الأكثر استقراراً، حيث بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار للواردات المصرية للمنتجات السمكية من هذا السوق خلال فترة الدراسة نحو ١٥.٨٨%، يليه السوق الأيرلندي بنحو ٢٣.٧٨%، ثم يأتي بعد ذلك الأسواق التجارية لدول كل من اليمن، النرويج، المملكة المتحدة، الصين، الهند، اسبانيا، فينتام، واليابان بنحو ٢٦.٨%، ٣١.٣٨%، ٣٢.٧٤%، ٣٦.٦٥%، ٤٢.٢١%، ٤٦.٣١%، ٥٣.٣٣%، ٥٥.٩٥% لكل منها على الترتيب.

كما تبين ان المؤشر العام لدرجة الاستقرار للواردات المصرية للمنتجات السمكية من السوق الأوروبي بلغ نحو ٣١.١٤% وهو بذلك يتسم بعدم الاستقرار او الثبات. وتشير النتائج السابقة الى ان معدلات استقرار الواردات المصرية للمنتجات السمكية من الاسواق المختلفة أكثر استقراراً من نظيرتها للصادرات المصرية لهذه المنتجات، واتضح ان السوق الهولندي للواردات المصرية من المنتجات السمكية يتميز بانه اهم الأسواق من حيث قيمة الواردات كما انه الأكثر استقراراً، علاوة على ارتفاع معدل النمو السنوي للواردات المصرية منه، مما يدل على ان الطلب المصري من السوق الهولندي يتزايد ويشكل معظم واردات مصر من المنتجات السمكية من هذا السوق خلال فترة الدراسة.

(٣): اهم المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية والتسويقية للأسماك في مصر:

(١-٣): الإنتاج السمكي في مصر:

انخفضت بنحو ٤٨.٨٩%، بينما بلغ أقصى الارتفاعات في عام ٢٠١٤ حيث ارتفعت بنحو ١٥٧.٤١%، جدول (٥)، شكل (١).

(٣-٣): نسبة الاكتفاء الذاتي من الاسماك في مصر: بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من الاسماك في مصر خلال فترة الدراسة نحو ٨٣.٠٢%، وتراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٧٢.٧٢% في عام ٢٠١٤، وحد أقصى بلغ نحو ٩٠.٦٤% في عام ٢٠٠٩،

بلغ متوسط كمية الفجوة السمكية في مصر خلال فترة الدراسة نحو ٠.٢٣ مليون طن، وتراوحت كمية بين حد أدنى بلغ نحو ٠.١١ مليون طن في عام ٢٠٠٩، وحد أقصى بلغ نحو ٠.٥٦ مليون طن في عام ٢٠١٤، أي انها زادت بنحو ٠.٣ مليون طن خلال هذه الفترة، وبما يمثل زيادة بحوالي ١١٣.٧% عن عام ٢٠٠١، وتبين تزايدها بمعدل سنوي معنوي احصائي بلغ نحو ٠.٠١٣ مليون طن، او ما يعادل نحو ٥.٧١% من متوسط كمية الفجوة السمكية في مصر. ودراسة تغيراتها السنوية تبين انها بلغت أقصى الانخفاضات في عام ٢٠٠٨ حيث

جدول ٥: الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك في مصر خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٤).

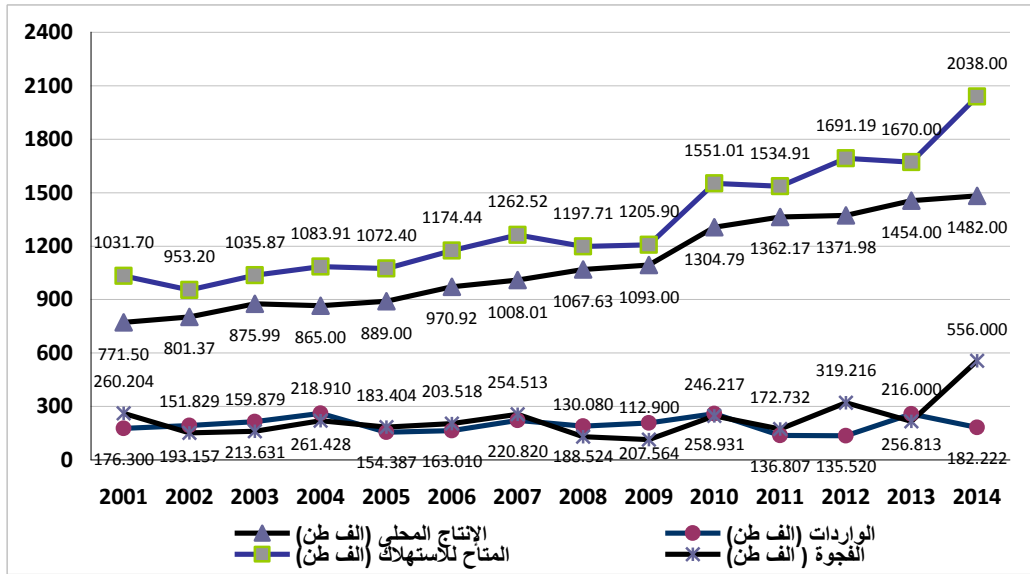
السنوات	البيان	الإنتاج السمكي (مليون طن)	المتاح للاستهلاك (مليون طن)	الفجوة (مليون طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي	متوسط استهلاك الفرد (كجم/ السنة)	الكفاءة التصديرية	الكفاءة التجارية
متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠٠١)		١.٠٩	١.٣٢	٠.٢٣	٨٣.٠٢	١٧.٤٥	٦٣.٩٣	٣.٠٣
٢٠١٣		١.٤٥	١.٦٧	٠.٢٢	٨٧.١٠	١٩.٧٣	٥٨.٦٥	٥.٤٣
٢٠١٤		١.٤٨	٢.٠٤	٠.٥٦	٧٢.٧٢	٢٣.٤٧	٥٦.٨٩	٤.٤٧
التغير السنوي % (٢٠١٤-٢٠١٣)		١.٩٣	٢٢.٠٤	١٥٧.٥	١٤.٣٨	١٨.٩٦	(١.٧٨)	(٠.٩٥)
التغير السنوي (٢٠١٤-٢٠٠١)		٠.٠٥٩	٠.٠٧١	٠.٠١٣	٠.١٧	٠.٥٥	*١.٦٥١	**٠.١٩٥
معدل النمو % (٢٠١٤-٢٠٠١)		*٥.٣٩	*٥.٣٧	*٥.٧١	٠.٢	*٣.١٥	٢.٥٨	٦.٤٣

الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

* معنوي عند مستوى معنوية ٠.٠٠١. ** معنوي عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥.

المصدر: جمعت وحسبت من:

- ١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، نشرة الاحصائيات السمكية، اعداد متفرقة.
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة أسعار الجملة والتجزئة للمواد الغذائية، اعداد متفرقة.



الفجوة = الإنتاج - المتاح للاستهلاك

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، نشرة الاحصائيات السمكية، اعداد متفرقة

شكل ١: تطور الإنتاج المحلي والفجوة للأسماك في مصر خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٤)

متوسط استهلاك الفرد في مصر يقل عن نظيره العالمي والذي يصل الى نحو ١٨.٩ كجم/ السنة في عام ٢٠١٠، حسب احصائيات منظمة الأغذية والزراعة في تقريرها عن حالة الموارد السمكية في العالم. الا انه يزيد عن متوسط نصيب الفرد في دول كثيرة منها السعودية حيث بلغ متوسط نصيب الفرد نحو ١١ كجم/ السنة من المنتجات السمكية. كما تبين انه تزايد بمعدل سنوي معنوي احصائي بلغ نحو ٠.٥٥ كجم/ السنة، او ما يعادل نحو ٣.١٥% من متوسط استهلاك الفرد من الاسماك في مصر، وبدراسة تغيراته السنوية تبين انه بلغ اقصى الانخفاضات في عام ٢٠٠٢ حيث انخفض بنحو ١.٤٩%، بينما بلغ اقصى الارتفاعات في عام ٢٠١٤ حيث ارتفع بنحو ٣.٨١%، جدول (٥)، شكل (٢).

(٣-٥): الكفاءة التصديرية للأسماك في مصر:

بدراسة الكفاءة التصديرية للأسماك في مصر خلال فترة الدراسة والتي تعبر عن إمكانية وقدرة مصر في تصدير الأسماك تبين ان مصر لم تمتلك تحقيق الكفاءة التصديرية للأسماك في كل سنوات الدراسة ما عدا عام ٢٠١١، الذي بلغت فيه نحو ١١٩.٥١%، واتضح ان

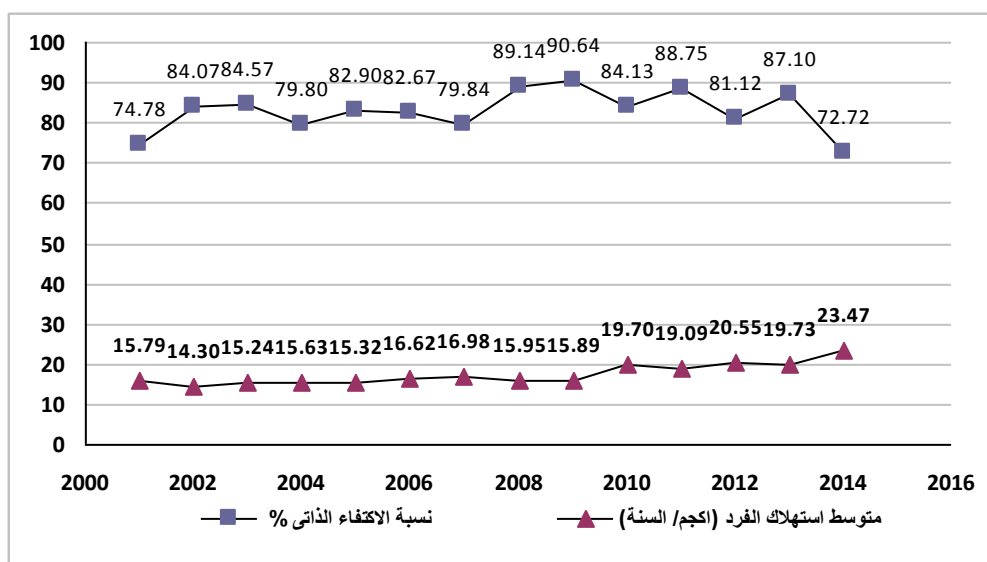
وذلك يشير الى ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الاسماك في مصر زادت بنحو ١٧.٩٢% من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٤، كما تبين انها تزايدت بمعدل سنوي معنوي احصائي بلغ نحو ٠.٢%، وبدراسة تغيراتها السنوية تبين انها بلغت اقصى الانخفاضات في عام ٢٠١٤ حيث انخفضت بنحو ١٤.٣٨%، بينما بلغ اقصى الارتفاعات في عام ٢٠٠٨ حيث ارتفعت بنحو ٩.٣%، جدول (٥)، شكل (١).

(٣-٤): متوسط استهلاك الفرد من الاسماك في مصر:

بلغ متوسط استهلاك الفرد من الاسماك في مصر خلال فترة الدراسة نحو ١٧.٤٥ كجم/ السنة، وتراوح متوسط استهلاك الفرد من الاسماك في مصر بين حد أدنى بلغ نحو ١٤.٣ كجم/ السنة في عام ٢٠٠٢، وحد اقصى بلغ نحو ٢٣.٤٧ كجم/ السنة في عام ٢٠١٤، وذلك يشير الى متوسط استهلاك الفرد من الاسماك في مصر زاد بنحو ٧.٦٨ كجم/ السنة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٤، أي انه زاد بنحو ٥٣.٧١%، وزاد بنحو ٣.٧٤ كجم/ السنة في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣، أي بنحو ١٨.٩٨%، ويتضح من النتائج السابقة ان

(٣-٦): الكفاءة التجارية للأسماك في مصر: بدراسة الكفاءة التجارية للأسماك في مصر والتي تعبر عن مدى قدرة الصادرات المصرية من الأسماك على تغطية الواردات منها، تبين ان متوسط الكفاءة التجارية للأسماك في مصر خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٣٠.٠٣%، وتراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٠.٧٤% في عام ٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ نحو ٥.٤٣% في عام ٢٠١٣، وذلك يشير عدم قدرة مصر في تغطية صادراتها من الأسماك لواردها منها ولو بنسبة معقولة، وذلك نتيجة ارتفاع قيمة الواردات المصرية من الأسماك تبين ان مصر من أولى دول العالم في استيراد الأسماك وخاصة المنتجات السمكية، كما تبين انها تتزايد بمعدل سنوي معنوي احصائي بلغ نحو ٠.٢%، وبدراسة تغيراتها السنوية تبين انها بلغت أقصى الانخفاضات في عام ٢٠٠٤ حيث انخفضت بمقدار بلغ نحو ٢.٦١%، بينما بلغ أقصى الارتفاعات في عام ٢٠٠٥ حيث ارتفعت بمقدار بلغ نحو ٩.٣%، جدول (٥)، شكل (٣).

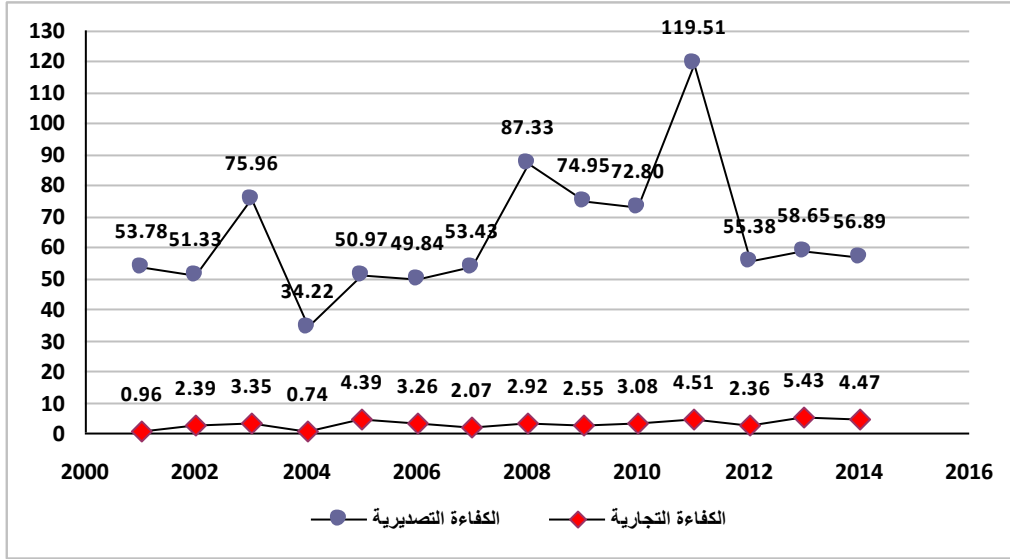
متوسط الكفاءة التصديرية للأسماك في مصر بلغ نحو ٦٣.٩٣%، وتراوحت الكفاءة التصديرية للأسماك في مصر بين حد أدنى بلغ نحو ٣٤.٢٢% في عام ٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ نحو ١١٩.٥١% في عام ٢٠١١، ولم تثبت المعنوية الإحصائية للمعدل السنوي للتغير في الكفاءة التصديرية للأسماك خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك للتقلبات والاضطرابات في هذه الكفاءة خلال هذه الفترة، وبدراسة تغيراتها السنوية تبين انها بلغت أقصى الانخفاضات في عام ٢٠١٢ حيث انخفضت بنحو ٦٤.١٣%، بينما بلغ أقصى الارتفاعات في عام ٢٠١١ حيث ارتفعت بنحو ٤٦.١٧%. بينما تناقصت في عام ٢٠١٤ بنحو ١.٧٦% عن عام ٢٠١٣، جدول (٥)، شكل (٣).



نسبة الاكتفاء الذاتي = كمية الإنتاج المحلي منسوبةً للمتاح للاستهلاك.

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، نشرة الاحصائيات السمكية، اعداد متفرقة.

شكل ٢: متوسط استهلاك الفرد ونسبة الاكتفاء الذاتي للأسماك في مصر خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٤).



المصدر: جمعت وحسبت من:

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، نشرة الإحصائيات السمكية، اعداد متفرقة.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نشرة أسعار الجملة والتجزئة للمواد الغذائية، اعداد متفرقة.

شكل ٣: تطور الكفاءة التجارية والكفاءة التصديرية للأسماك في مصر خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٤).

لمعاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة المقدرة يتضح ثبوت المعنوية الإحصائية للمتغير الكفاءة التصديرية للأسماك في مصر (س) عند المستوى المعنوي الإحصائي (٠.٠٥).

وفي ضوء معادلة النموذج، ومعنوية المتغيرات التفسيرية يتضح انه: كلما زادت الكفاءة التصديرية للأسماك في مصر بمقدار نحو ١٪ يؤدي الى زيادة الكفاءة التجارية للأسماك في مصر بمقدار نحو ٠.٢٨٪، أي تزيد قدرة تغطية الصادرات المصرية من الأسماك للواردات منها بنحو ٠.٢٨٪، وبالتالي يقل العجز في الميزان التجاري السمكي المصري، ولن يحدث زيادة للكفاءة التصديرية الا اذا توفرت العوامل المرتبطة والمؤثرة في ذلك، أهمها زيادة الإنتاج السمكي وتحقيق أسعار نسبية مميزة بالمقارنة بغيرها في الدول الأخرى، والوفاء بمتطلبات الكلب الخارجي خاصة فيما يتعلق برغباته في المنتجات السمكية أكثر من الأسماك الحية مثل المبردة، والمدخنة والمعلبة وغيرها من الأسماك التي تجرى عليها بعض العمليات التجهيزية والتصنيعية وهو

ولتحقيق معدلات أفضل من الكفاءة التجارية للأسماك في مصر لابد من رفع مستوى الكفاءة التصديرية، ولدراسة العلاقة بين الكفاءة التصديرية والتجارية للأسماك في مصر يمكن التعبير عنها بالعلاقة الدالية الآتية:

$$\text{لوص}^{\text{ه}} = ٠.٢٨٤ + ٣.٨٣٣ \text{ لوص}^{\text{س}} + \dots$$

معادلة رقم (١)

$$* (٢٦.١٤٤) * (٢.١٨٥) **$$

$$\text{ر}^{\text{ر}} = ٠.٢٧٥ \quad \text{ف} = (٤.٧٧٤) **$$

حيث يشير:

لوص^ه = اللوغاريتم المقدر للكفاءة التجارية للأسماك في مصر.

لوص^س = اللوغاريتم المقدر للكفاءة التصديرية للأسماك في مصر.

ونشير نتائج التحليل إلى أن المعادلة (١) معنوية إحصائياً، إذ أن قيمة (ف) المحسوبة أكبر من قيمة (ف) الجدولية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥)، كما يشير معامل التحديد المعدل (ر^ر) إلى أن حوالي ٢٧.٥٪ من التغيرات في قيمة الكفاءة التجارية للأسماك في مصر ترجع إلى التغير في قيمة الكفاءة التصديرية للأسماك في مصر، بفرض ثبات باقي العوامل الأخرى التي لم تتضمنها المعادلة. ويفحص المعنوية الإحصائية

الأسماك المجمدة نحو ٢١.٠٧%، يليها الأسماك المعالجة والمدخنة بنحو ١٩.٩٦%، ثم يأتي بعد ذلك كل من الأسماك المثلجة، الأسماك الطازجة، القشريات، والرخويات بنحو ١٨.٢٤%، ١٣.١٦%، ١٥.٦٢%، ١٢.٦٧% لكل منها على الترتيب.

- يعد السوق الأوروبي السوق الرئيسي للواردات المصرية من المنتجات السمكية، حيث تبين ان قيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية من الدول الأوروبية بلغت نحو ١١٤.٢٢ مليون دولار، وبما يعادل نحو ٤٥.٢% من إجمالي قيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية. وذلك نتيجة الاتفاقيات التي أبرمت بين مصر والاتحاد الأوروبي والتي تخفض الجمارك على واردات مصر من أوروبا على المنتجات السمكية في حين لا يقابلها تحسين وضع الصادرات المصرية من الأسماك في هذه الاتفاقية.

- انخفاض وتضاؤل معدل تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات لإجمالي المنتجات السمكية، حيث بلغ نحو ٤.٥٤%، وبمعدل نمو سنوي متزايد بلغ مقداره نحو ٠.٣٥٥%. بسبب زيادة الطلب المحلي على الأسماك وانخفاض مواكبة الإنتاج المحلي لتغطيته.

(٤-٢): سبل ووسائل تقليل العجز في الميزان التجاري السمكي المصري:

- هناك عوامل أدت الى زيادة الطلب على المنتجات السمكية المصنعة منها زيادة اعداد المرأة العاملة وتغيير اذواق المستهلك، وغيرها، حيث تؤكد النتائج البحثية السابقة ان معظم العجز في إجمالي الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية كان بسبب ارتفاع قيمة الواردات المصرية من الأسماك الطازجة عن قيمة الصادرات المصرية منها، يليها الأسماك المعالجة والمدخنة، وبالتالي يجب التركيز عليهما في الإنتاج المحلي لتقليل العجز التجاري الحادث في الميزان التجاري في كل منها، حيث يشكل معاً نحو ٨٨.٧% من العجز في الميزان التجاري المصري

ما تعجز عنه مصر كما تبين من العجز في الميزان التجاري للمنتجات السمكية المختلفة.

(٤): رؤية استراتيجية لخفض العجز في الميزان التجاري السمكي المصري:

(٤-١): أسباب زيادة العجز في الميزان التجاري السمكي المصري:

- زيادة الاستيراد من المنتجات السمكية فقد بلغ العجز في الميزان التجاري للأسماك الطازجة نحو ١٦٧.٩٧ مليون دولار، وبلغ العجز في الميزان التجاري للأسماك المجمدة والمعالجة والمدخنة نحو ٤٥.٧٩ مليون دولار. وان قيمة العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية زادت بنحو ٤٤٢.٣١ مليون دولار من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٤، أي انه تضاعف بنحو ٤٨٦.٥٤% مقارنة بعام ٢٠٠١، وتزايد العجز سنوياً بمعدل نمو يعادل ١٤.٤١%.

- عدم قدرة الإنتاج المحلي من الأسماك على تغطية الاحتياجات المحلية، حيث بلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك نحو ٨٣.٠٢%، ومتوسط الفجوة نحو ٥.٧١%، مما يدفع بالاستيراد من الخارج لاستيراد الأسماك الحية والتي يعاني ميزانها التجاري من عجز بلغ نحو ٠.٩١ مليون دولار ضمن المنتجات السمكية، وبلغ العجز في الأسماك المثلجة نحو ٠.٠٨ مليون دولار.

- زيادة متوسط استهلاك الفرد من الأسماك سنوياً بنحو ٠.٥٥ كجم/ السنة مما يرفع احتياجات السكان من كميات الأسماك المنتجة محلياً، خاصة في ظل ارتفاع أسعار السلع المنافسة للأسماك مثل أسعار الدواجن واللحوم الحمراء. وبالتالي هناك تحديان الأول زيادة عدد السكان والثاني زيادة متوسط استهلاك الفرد من الأسماك مما يلزم زيادة الإنتاج من ناحية وزيادة المنتجات السمكية من ناحية أخرى.

- تزايد الطلب المحلي على المنتجات السمكية، وتزايد معدل النمو السنوي للواردات المصرية منها، حيث بلغ معدل النمو السنوي للواردات المصرية لشرايح

مصر أحد منتجي ومصدري الأسماك بأنواعها في العالم نجد انها تحولت الى أكبر مستوردي المنتجات السمكية في العالم، فمصر الأولى في استيراد الاسماك المجمدة على سبيل المثال.

- التحول الى طرق الإنتاج السمكية ذات القيمة المضافة العالية مثل الأسماك الطازجة والمجمدة والمدخنة والمعلبة من اجل تسويقها بدلاً من استيرادها والاستفادة من تمليح الأسماك وصناعة الشرائح السمكية(الفيلية) وذلك بتوفير الدولة المعدات اللازمة لتجهيز الأسماك وفقاً للنظام التجاري المطلوب. ومواكبة أسلوب التغيير في التجارة العالمية السمكية حيث أصبح نحو ٤٠.٥% من الإنتاج العالمي من الأسماك في اشكال المنتجات السمكية كالأسماك الطازجة والمبردة، ونحو ٤٥.٩% من الإنتاج العالمي للأسماك في صورة اسماك مجمدة. وان نحو ١٤% من إجمالي الإنتاج العالمي من الأسماك في صورة اسماك محفوظة^(١).

- لابد من توفير التطورات التكنولوجية وتحسين اللوجستيات الخاصة بالتوزيع والعرض مثل الخزانات والحاويات المصنعة وشاحنات ومركبات نقل مخصصة لإمكانية تسويق الأسماك خارجياً، حيث اصبح تسويق الأسماك الحية الامر الصعب ولا يحقق قيمة مضافة كبيرة بالمقارنة بغيرها من المنتجات السمكية، وان هناك ابتكارات جديدة في مجالات التبريد وصنع الثلج والنقل والتوزيع، حيث تبين ان ثلثي الكميات السمكية المستهلكة في أوروبا وامريكا الشمالية مجمدة او معلبة لذا لابد من مواكبة ذلك التغيرات في اذواق المستهلك وطلبات الطلب الخارجي واحتياجاته.

- زيادة الاستثمار في الإنتاج السمكي في المياه الإقليمية التي تستطيع مصر الاستفادة منها والتي تبلغ نحو ٢٠٠ ميل بحري، حتى يتمكن الإنتاج المحلي من الأسماك تغطية الاحتياجات المحلية، حيث بلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك نحو

للمنتجات السمكية، وبالتالي سينعكس ذلك على تقليل العجز الكلى في الميزان التجاري المصري السمكي المصري، مما يؤكد أهمية زيادة الإنتاج المحلي من الأسماك الطازجة من ناحية وأهمية التصنيع من ناحية أخرى لتقليل الواردات من الأسماك المعالجة والمدخنة، وهذا لا يتأتى الا بزيادة الإنتاج المحلي من الأسماك خاصة ان مصر تمتلك المصادر الطبيعية الممتدة والقادرة على زيادة الإنتاج السمكي منها مثل البحيرات والبحار ونهر النيل وغيرها، علاوة على البحث عن مصادر انتاج أخرى ذو كفاءة إنتاجية كبيرة مثل مشاريع الإنتاج السمكي بجوار قناة السويس الجديدة وغيرها من المشاريع المستهدف اقامتها في السنوات الأخيرة.

- إقامة مشروعات تصنيع الأسماك من خلال صندوق التكافل الاجتماعي، حيث تعتبر مشروعات لا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة، او تدريب عال، إضافة الى انه سيساهم في تشغيل الأيدي العاملة من ناحية والنهوض بالتنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر من ناحية اخرى، تقوم على تصنيع الأسماك والمنتجات السمكية خاصة التمليح، والتعليب، والتجميد والشرائح السمكية وغيرها والتي يطلبها السوق المحلي ويتم استيرادها من الخارج، مما يعمل على تقليل العجز في الميزان التجاري لهذه المنتجات، حيث تؤكد النتائج البحثية السابقة ان العجز في الميزان التجاري لكل من الأسماك الطازجة والاسماك المعالجة والمدخنة هو اهم أسباب العجز في الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية، من حيث ارتفاع قيمة العجز من ناحية، ومن حيث ارتفاع معدل الزيادة السنوية في العجز السنوي من ناحية اخرى.

- إقامة المشروعات الصناعية السمكية وفقاً لدراسة الطلب المحلي واذواق المستهلكين والتطورات التي تحدث في أسعار البيع للتجزئة والجملة والتكامل بين المنتجين والمصنعين للأسماك مما يساهم في توفير المنتجات السمكية المصنعة، فبدلاً من ان تكون

من إجمالي قيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية، مما يدل على ان السوق الأوروبي يعد السوق الرئيسي للواردات المصرية من هذه المنتجات. لذا يجب ضبط الاستيراد وإعادة النظر في الاتفاقيتين وتشجيع الصناعة المحلية للمنتجات السمكية من اجل تقليل العجز في الميزان التجاري السمكي المصري. وتعديل وضع الصادرات المصرية من الأسماك الى أوروبا بشكل مماثل مما يخفف من العجز في الميزان التجاري السمكي المصري.

- تبين انه كلما زادت الكفاءة التصديرية للأسماك في مصر بمقدار نحو ١٪ يؤدي الى زيادة الكفاءة التجارية للأسماك في مصر بمقدار نحو ٠.٢٨٪، أي تزيد قدرة تغطية الصادرات المصرية من الأسماك للواردات منها بنحو ٠.٢٨٪، وبالتالي يقل العجز في الميزان التجاري السمكي المصري، ولن يحدث زيادة للكفاءة التصديرية الا اذا توفرت العوامل المرتبطة والمؤثرة في ذلك، أهمها زيادة الإنتاج السمكي وتحقيق أسعار نسبية مميزة بالمقارنة بغيرها في الدول الأخرى، والوفاء بمتطلبات الطلب الخارجي خاصة فيما يتعلق برغباته في المنتجات السمكية مثل المبردة والمدخنة والمعلبة وغيرها من الأسماك التي تجرى عليها بعض العمليات التجهيزية والتصنيعية وهو ما تعجز عنه مصر كما تبين من العجز في الميزان التجاري للمنتجات السمكية المختلفة.

- مما يشير الى مدى أهمية التصنيع السمكي واجراء العمليات التجهيزية على الأسماك لتقليل استيراد هذه النوعية منها، ويبرز أهمية القيمة المضافة للأسماك في تقليل العجز في الميزان التجاري السمكي من ناحية والميزان التجاري المصري من ناحية أخرى. حيث بلغ معدل تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات لإجمالي المنتجات السمكية، نحو ٤.٥٤٪، وبمعدل نمو سنوي متزايد بلغ مقداره نحو ٠.٣٥٥٪.

التوصيات

بلغ متوسط قيمة إجمالي الصادرات المصرية من المنتجات السمكية نحو ١٠.٩٧ مليون دولار، وزادت

٨٣.٠٢٪، ومتوسط الفجوة نحو ٥.٧١٪، مما يدفع بالاستيراد من الخارج لاستيراد الأسماك الحية.

- الاستفادة من المخزون السمكي ببحيرة ناصر بإقامة مصانع التعليب وصناعة الأسماك المدخنة حيث يوجد في مصر فقط (٣) مصانع لتعليب السردين، في حين يوجد بأوروبا نحو (٣٥٠) مصنع، ويوجد في مصر (٢٠٠) مصنع للأسماك المدخنة لكنها بدائية وغير مطابقة للمواصفات المحلية والعالمية.

- تقديم الدعم الفني لمنتجي ومسوقي الاسماك وتطبيق قانون الصيد لتشجيع ورفع مستوى العاملين في مجال الصيد، لتحسين طرق الصيد من ناحية ورفع كفاءته، وتحسين مستوى معيشة العاملين بمجتمع الصيد من ناحية أخرى.

- تغيير وضع تصدير الأسماك في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تنص على ان يكون الأسماك المصرية المصدرة للدول العربية ذات منشأ مصري ١٠٠٪، ويجب ان يتم تغييرها ليكون ذات منشأ مصري ٤٠٪ فقط، حيث تبين ان الأسماك المصرية لديها قدرة على دخول الأسواق العربية رغم هذه القيود، حيث تؤكد النتائج البحثية السابقة ان قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية الى الدول العربية بلغت نحو ٥.٩١ مليون دولار، وبما يعادل نحو ٥٣.٨٥٪ من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية، مما يدل على ان السوق العربي يعد سوقاً مهماً للصادرات المصرية من هذه المنتجات.

- أدت الاتفاقية الأوروبية المصرية بشأن تخفيض الجمارك على المنتجات الزراعية المصنعة والمنتجات السمكية والتي بدأت في عام ٢٠١٠، إضافة الى اتفاقية يوروميد في عام ٢٠١٣ بين دول جنوب البحر المتوسط ودول البلقان الى زيادة الواردات المصرية من المنتجات السمكية بشكل كبير حيث تبين من النتائج البحثية السابقة ان قيمة الواردات المصرية من المنتجات السمكية من الدول الاوروبية بلغت نحو ١١٤.٢٢ مليون دولار، وبما يعادل نحو ٤٥.٢٪

الدراسة. مما يشير الى مدى أهمية التصنيع السمكي واجراء العمليات التجهيزية على الأسماك لتقليل استيراد هذه النوعية منها، ويبرز أهمية القيمة المضافة للأسماك في تقليل العجز في الميزان التجاري السمكي من ناحية والميزان التجاري المصري من ناحية أخرى.

وانتهى البحث إلى بعض التوصيات الهامة التي يمكن إيجازها في:

١- تبني الدولة تشجيع المشروعات المتعلقة بالتصنيع السمكي وإنتاج المنتجات السمكية وخاصة من خلال صندوق التكافل الاجتماعي وإتاحة القروض للشباب من أجل تقليل الاستيراد من المنتجات المختلفة وبالتالي يعكس ذلك ايجابياً على الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية، ومواكبة التغيرات في الطلب المحلي على المنتجات السمكية مثل معرفة اذواق المستهلك وشكل ونوع المنتج السمكي، وكذلك دراسة الطلب الخارجي والأسواق العالمية ومحاولة التفاعل معها من حيث المعلومات التسويقية والتجارية ولاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تغيير أسلوب الإنتاج والبيع للأسماك، خاصة المواكبة للتغيرات في الطلب.

٢- اهتمام الدولة بزيادة الاستثمار في مجال الإنتاج السمكي واستغلال المصائد الطبيعية مثل بحيرة ناصر، ومشروعات الاستزراع السمكي بجوار قناة السويس الجديدة وغيرها لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك، علاوة على توفير المعدات وأساليب الصيد والنقل والتجهيز والتعبئة وغيرها المتعلقة بعملية الصيد وما بعدها لتوفير الأنواع المستوردة مثل المجمدة والمثلجة والحية بدلاً من استيرادها، وزيادة عدد المصانع المنتجة للمنتجات السمكية مثل المملحة والمدخنة وشرائح الأسماك والأخرى التي يجرى عليها صناعات تجهيزية وبالمواصفات الصحية ومطابقة للشروط الدولية حتى تنافس المنتج المستورد من هذه المنتجات ويقل استيرادها.

بمعدل سنوي بلغ نحو ١٩.٠٨٪. وتبين ان الأسماك الطازجة تمثل نحو ٧٣.٢٧٪ من إجمالي قيمتها، يليها القشريات بنحو نحو ١.٧٪، بينما متوسط قيمة إجمالي الواردات المصرية من المنتجات السمكية نحو ٢٤١.٦٢ مليون دولار، وتزايدت بمعدل سنوي بلغ نحو ١٤.٦٢٪. وان الأسماك الطازجة تمثل نحو ٧٢.٩٢٪ من إجمالي قيمتها، يليها الأسماك المعالجة والمدخنة بنحو ١٥.٣٪، وقد عان الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية من العجز في كل سنوات الفترة، وبلغ متوسط قيمة العجز نحو ٢٣٠.٤٤ مليون دولار، وتزايد بمعدل سنوي يعادل نحو ١٤.٤١٪.

وتبين ان الميزان التجاري المصري للمنتجات السمكية عان من عجز بالنسبة لكل المنتجات ما عدا الرخويات، وقد استحوذت إيطاليا على نحو ٢٣.٢٢٪ من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية، يليها لبنان بنحو ٢٢.١٤٪، يليها السعودية بنحو ١٣.٧٧٪، واستحوذت الدول الثلاث على نحو ٥٩.١٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من المنتجات السمكية. وقد بلغ متوسط إجمالي كمية الإنتاج السمكي المصري من جميع مصادره المختلفة نحو ١.٠٩ مليون طن وتزايد بمعدل سنوي يعادل نحو ٥.٣٩٪، وبلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من الاسماك في مصر نحو ٨٣.٠٢٪، وتزايد بمعدل سنوي بلغ نحو ٠.٢٪.

وبلغ متوسط استهلاك الفرد من الاسماك في مصر نحو ١٧.٤٥ كجم/ السنة، وتزايد بمعدل سنوي يعادل نحو ٣.١٥٪. وتبين انه كلما زادت الكفاءة التصديرية للأسماك في مصر بمقدار نحو ١٪ يؤدي الى زيادة الكفاءة التجارية للأسماك في مصر بمقدار نحو ٠.٢٨٪، أي تزيد قدرة تغطية الصادرات المصرية من الأسماك للواردات منها بنحو ٠.٢٨٪، وبالتالي يقل العجز في الميزان التجاري السمكي المصري.

وتبين ان معدل تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات لإجمالي المنتجات السمكية بلغ نحو ٤.٥٤٪، وبمعدل نمو سنوي متزايد بلغ مقداره نحو ٠.٣٥٥٪ خلال فترة

مصر، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، المجلد (٤٦)، العدد (٢)، ٢٠١٥.

جمال الدين احمد حواس (دكتور)، عزة احمد عبد الله (دكتور): التلوث البيئي في جمهورية مصر العربية وأثره على الاقتصاد القومي، وحدة بحوث الازمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠.

خليل النوبى: دراسة اقتصادية قياسية للثروة السمكية في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد وإدارة الاعمال الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٣.

صابر مصطفى محمد: تطور إنتاج وتسويق الأسماك ومنتجاتها في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، ١٩٩٥.

محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): القدرة التنافسية والكفاءة التصديرية للبطاطس المصرية في الأسواق العالمية مع التركيز على السوق الروسي، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، العدد (٢) - المجلد (٧)، فبراير ٢٠١٦.

محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التجارة الخارجية البيئية الكلية والزراعية العربية "رؤية تحليلية"، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، مارس ٢٠١٦.

هناء شداد محمد عبد اللطيف (دكتور): دراسة اقتصادية لإنتاج الأسماك في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٠٩.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، نشرة إحصاءات الإنتاج السمكي، أعداد متتالية.

٣- زيادة التوعية بأهمية المشروعات الصغيرة المتعلقة بالتصنيع السمكي والمنتجات السمكية حيث لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة او أيدي عاملة فائقة التدريب، كما انها تسهم في حل بعض مشاكل البطالة وتنمية المجتمع الريفي وتحسين مستوى الريفيين وبالتالي تؤدي الى تشغيل أيدي عاملة ومحاربة الفقر.

٤- هناك عوامل جديدة أدت الى زيادة الطلب على المنتجات السمكية أهمها زيادة اعداد المرأة العاملة وتغير الاذواق وأسعار السلع المنافسة كاللحوم والدواجن وغيرها، وهي عوامل يجب الاهتمام بها باستمرار ويحتاج ذلك تنسيق مستمر بين المنتجين للأسماك والمصنعين برعاية من الجهات المسؤولة لتحقيق هدف زيادة الاعتماد الذاتي على المنتجات السمكية المحلية.

٥- إعادة النظر في الاتفاقيات الدولية مع مصر بشأن تصدير واستيراد الأسماك مثل الاتفاقية الأوروبية المصرية، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية يوروميد فيما يتعلق بالأسماك المصنعة والمنتجات السمكية بما يحقق عدالة في إمكانية زيادة صادرات مصر من الاسماك كما هي توفر للدول الأجنبية إمكانية التصدير لمصر، إضافة الى تطبيق قانون الصيد ورعاية الصيادين وحل مشكلاتهم حيث يعتبر ذلك البيئة اللازمة والضرورية للبناء عليها في إمكانيات التوسع في الإنتاج المجلي من الأسماك من ناحية والتوجه نحو انتاج المنتجات السمكية من ناحية أخرى.

المراجع

أشرف شبل محمد يونس، رباب احمد محمود الخطيب: اقتصاديات انتاج واستهلاك الأسماك في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، مارس ٢٠١٣.

ايمان حنفي راتب (واخرون): دراسة اقتصادية لاهم العوامل المؤثرة على انتاج واستهلاك الأسماك في

F.A.O (2012). The State of World fisheries and Aquaculture, Rome

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة تقديرات الدخل من القطاع الزراعي، أعداد متتالية.

Egyptian Foreign Trade, Geographical Distribution and Economic Indicators of Fish Products

Sarhan, A., Soliman

Agricultural Economy Research Institute, Agricultural Research Center, Egypt

ABSTRACT

The average value of the total exports of fish products of 10.97 million dollars, increased at an annual rate of about 19.08%. And that fresh fish represented to 73.27% of total value of fish products, followed by crustaceans by about 1.7%, then both smoked and processed fish and shellfish, frozen fish fillets, live fish, fish fillets to 4.8%, 2.97%, 2.17%, 0.77% 0.39% of the total value of Egyptian exports of fish products, respectively.

The average value of the total imports of fish products of Egypt to 241.62 million dollars, growing at an annual rate to 14.62%. Fresh fish represented about 72.92% of total value of fish products, Egyptian trade balance suffered fish products each year deficit period with an average value of approximately 230.44 million dollars' deficits, growing with an annual rate equivalent to 14.41%.

And it turns out that the Egyptian trade balance for fish products suffered from a deficit for all products except molluscs, where Egyptian trade balance suffered from fresh fish from a deficit of 167.96 million dollars represents about 72.9% of total average Egyptian trade balance deficit in fish products. Egyptian trade balance deficit experienced for both fish and smoked fish products. Italy accounted for 23.22% of total value of exports of fish products, followed by Lebanon to 22.14%, then comes the third Saudi Arabia to 13.77%.

The average proportion of self-sufficiency of fish in Egypt to about 83.02%, growing at an annual rate of about 0.2%.

The average per capita consumption of fish to 17.45 kg/year, and is growing at an annual rate equivalent to 3.15%.

The average value of exports coverage for imports of fish products totals to about 4.54%, increasing with annual growth rate to about 0.355%.

Indicating how important fish and manufacturing processing operations on fish to reduce import, and highlights the importance of the value added to the fish in the fish trade balance deficit reduction and Egyptian trade balance.

On the other hand, research recommends the State interest in fish products manufacturing projects through loans, support, and awareness and providing the necessary potential to increase domestic production of fish and fish products on the other.